الفصل الأول

المقدمة

أولا : مقدمة ومشكلة البحث :

ثانيا : أهمية البحث والحاجة إليه :

ثالثا : الأهداف :

رابعا : التساؤلات :

خامسا : محددات البحث :

سادسا : المصطلحات :

أولا : مقدمة ومشكلة البحث

يعتبر القرن الحالي قرن التطورات الإدارية ، والقرن الماضي قرن وضع الدساتير فنتيجة للثورة الصناعية حدثت تطورات عظيمة في المبادئ العلمية لعلم الإدارة بصفة عامة ونتيجة لإتساع النشاط الحكومي في القرن الحالي أصبح الإهتمام موجه لوضع نظم الإدارة بهدف رفع الكفاية الإنتاجية لأجهزتها . (٣ : ١٣)

وتتصف المجتمعات المعاصرة بخاصية رئيسية وهي هيمنة الجهد الجماعي المنظم الموجه لتحقيق أهداف محددة . ولكن السعى لإنجاز أي من الأهداف التنظيمية العديدة نادرا ما يتحقق من خلال أي مجهود فردي ، إذ يستلزم الأمر جماعات من الناس ، في أنشطة منظمة ، توحد معارفها ومهاراتها ومواردها من أجل تعظيم إنجاز الأهداف الفردية والجماعية . (٣٥ : ٣)

إذ تحتاج كل المنظمات إلى التعامل مع نوعيات مختلفة من الموارد حتى تستطيع القيام بأعمالها . ويأتى على رأس قائمة الموارد اللازمة لأي منظمة الموارد البشرية . فيعتبر البشر أهم مورد تملكه المنظمة ، والذي بدونه تفقد الموارد الأخرى قيمتها تماما . ويقصد بالموارد البشرية كل أنواع العاملين في المنظمة من العمالة التشغيلية مرورا بالفنيين والأخصائيين والخبراء إلى المديرين في مختلف المستويات الإدارية . وكذلك تحتاج أي منظمة إلى موارد مالية لتمويل عملياتها وأنشطتها المختلفة .
(٣٥ : ٥)

وواضح أن محور العملية الإدارية هو العنصر البشري وكيف يمكن أن تحقق التعاون بين الأفراد والتنسيق بين جهودهم المختلفة ، وهذه الحقيقة هي التي تضفي على الإدارة طابعا خاصا باعتبارها عملية اجتماعية وإنسانية من جهة ، واقتصادية وسياسية من جهة أخرى ذلك أنه يتطلب من الإدارة الحسنه أن تصبح عملية رشيدة تحقق أهدافها بأكفأ استخدام للإمكانات المتاحة مع توفير أفضل مناخ ممكن لعمل العنصر البشري ، مع أقل جهد من جانبه.

ويعرف أحد العلماء الإدارة بأنها " نوع من الجهد البشري المتعاون الذي يتميز بدرجة عالية من الرشد " (٣ : ١٤)

ويعد التقويم من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على العملية الإدارية ، فهو يقيس مدى القرب أو البعد عن الأهداف المرسومة بأسلوب علمي يتصف بالاستمرار والشمول والدقة ، وللتقويم أهمية كبرى فعن طريقة يمكن للقائمين بالعمل معرفة وقياس مدى مطابقة ما تم إنجازه من أعمال ، كذلك يتضمن التقويم دراسة الآثار التي تحدث نتيجة تدخل بعض العوامل والظروف التي ساهمت في تحقيق الأهداف ، وكذا التعرف على المشكلات والعقبات التي تعطل أو تحول دون تحقيق الأهداف ، ثم محاولة التغلب على المشكلات بوضع الحلول المناسبة لها . (١٤ - ٣٠)

ولذا فقد اتجهت البحوث والدراسات العلمية نحو البحث في قضية التقويم وتحديد أبعادها ودراستها بهدف عمل نظام جيد يقوم على أسس علمية ومعايير محددة لتقويم الهياكل التنظيمية للمؤسسات المختلفة بالدولة

ولدراسة الهياكل التنظيمية لأي مؤسسة ومعرفة مدى تحقيقها لأهدافها من عدمه ، كان لابد من تحليلها وإخضاعها للدراسة .

ووزارة الداخلية المصرية كأحد تلك المؤسسات قد مرت منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩١ بكثير من التعديلات فى الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية حيث بلغ عدد هذه التعديلات ١٧ تعديلا ، ورغم أن هذه التعديلات كانت استجابة لمتطلبات وأسباب لها وجاهتها ، ولكن يظل التساؤل الذي يفرض نفسه على مدى مراعاة هذه التعديلات المتلاحقة للاعتبارات الموضوعية بحيث تصبح بعيدة عن العشوائية . وأعيد تنظيم وزارة الداخلية في الآونة الأخيرة مرات عديدة في محاولات جادة لتحديد الاختصاصات ومنع تداخل المسئوليات وعززت بكثير من الإمكانات والكفاءات حتى يتسنى لهذا المرفق الهام الحيوي القيام بدورة بأعلى قدر من الفعالية والكفاية . (٥١ : ٥ - ٧)

وقامت وزارة الداخلية بإنشاء كلية للضباط المتخصصين وذلك لإمداد الوزارة بكفاءات مختلفة في كافة مجالات العمل مثل الطب والهندسة والتربية الرياضية ..... الخ ثم تحولت كلية الضباط المتخصصين إلى قسم يطلق عليه القسم الخاص بكلية الشرطة . والضباط المتخصصين خريجي كليات التربية الرياضية يناط إليهم تنفيذ السياسة العامة للوزارة الخاصة بالمجال الرياضي ، ومن ثم يقع عليهم مسئولية إدارة قطاع البطولة بوزارة الداخلية . وذلك في إطار توفير الرعاية الرياضية لأعضاء هيئة الشرطة .

ويتمثل قطاع البطولة بوزارة الداخلية المصرية في إدارتين تابعتين للإدارة العامة لاتحاد الشرطة الرياضى هما (إدارة دوري الشرطة ، وإدارة النشاط الأهلي) ، وهما الإدارتين المسئولتين عن قطاع البطولة ، والإدارة العامة لاتحاد الشرطة الرياضي هي إحدى قطاعات وزارة الداخلية المنوط إليها اللياقة البدنية لأعضاء هيئة الشرطة بكافة فئاتها (ضباط - أمناء - مساعدين - مندوبين - شرطيين - مجندين) ، وهي التي تقوم بالتخطيط والتنظيم و التوجيه والرقابة لقطاع البطولة بوزارة الداخلية .

وفـــى إطـــار تنفـــيذ سياســـة وزارة الداخلـــية الهادفة إلى الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري والنهوض بالمستوى التدريبي والقتالي لرجال الشرطة باعتبارهم الركيزة الأساسية للعمل بهيئة الشرطة بمـــا يـــتلاءم مع الأحداث الجارية وما يواكبها من تطور في الأسلوب الإجرامي ... ، مما يتطلب من تواجـــد عناصر أمنية مدربة على أعلى مستوى في الأداء يمكنها من تحقيق الأهداف الأمنية المطلوبة في ظل المتغيرات والتحديات التي تشهدها الجبهة الداخلية .

لذلك تهتم وزارة الداخلية بالرياضة والنشاط الرياضى لإيمانها الكامل بأن الرياضة هى السبيل لقيام القـــوات بالمهـــام الموكلـــة إليها بأعلى مستوى من الكفاية ، وكذلك فإن العمل الجاد على رفع مستوى تدريـــب رجـــال الشـــرطة هو اتجاه إيجابي لزيادة كفاءتهم في العمل وتطوير قدراتهم البدنية وسماتهم الانفعالية والاجتماعية ومسئولياتهم المدنية . (٢٦ : ١٠)

وقد أثار انتباه الباحث من خلال عمله كقائد ثان المعسكر الثاني بالإدارة العامة لتدريب قوات الأمن أحـــد قطاعـــات وزارة الداخلية ، إن اتحاد الشرطة الرياضي يلعب دورا هاما وكبيرا للارتقاء بمستوى اللـــياقة البدنـــية لأعضاء هيئة الشرطة وذلك من خلال الفرق التدريبية التي تعقد بمقر الاتحاد ، أو من خلال الاشتراك في إحدى الفرق الرياضية للشرطة حيث أن اتحاد الشرطة الرياضي في الاونة الأخير أصـــبح يشـــترك تقريبا بجميع الإتحادات الأهلية بجمهورية مصر العربية سواء اتحادات الأوليمبية أو اتحادات غير أوليمبية فوصل عدد الأنشطة الرياضية بالاتحاد إلى (٣٦) نشاط يتم الاشتراك بها على المستوى المحلى والعربي والأفريقي والعالمي ، أو من خلال الاشتراك بإحدى الفرق الرياضية الممثلة للجهـــة التي يعمل بها حيث تنظم مسابقات دوري الشرطة بين جميع مديريات الأمن والإدارات العامة والمصالح .

ممـــا دعـــا الباحث كأحد أفراد هيئة الشرطة بمحاولة تقويم الهيكل التنظيمي لقطاع البطولة بوزارة الداخلـــية والمتمـــثلة باتحـــاد الشـــرطة الرياضـــي في جمهورية مصر العربية للوقوف على معوقات وإيجابيات الهيكل التنظيمي لقطاع البطولة والعمل على وضع الحلول المناسبة لها للمحافظة على اللياقة البدنـــية والصحية لرجل الشرطة حتى يستطيع مواجهة متطلبات الحياة اليومية بكفاءة وحيوية ، وحتى يظهـــر مســـتوى البطولات التي تشترك فيها الفرق الرياضية للشرطة على المستوى المحلي والعربي والدولي بالمستوى الذي يليق بجهاز يتسم بالقوة واللياقة البدنية العالية .

ثانيا : أهمية البحث والحاجة إلية :

تستهدف الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتنظيم الإداري اكتشاف أفضل القواعد الفنية ، التي تكفل إعداد جهاز إداري سليم فى بنائه وقادر بطريقة فعاله على تحقيق الأهداف العامة ، ومن هذا فإن عملية التنظيم لا تنتهي بإنشاء " هيكل " وتصويره ، وإنما تشمل كذلك وبالضرورة القدرة على تشغيل التنظيم والحصول على أكفأ النتائج منه ، فلا يمكن اعتبار هيكل التنظيم أكثر من أداة تحتاج إلى الجهد الإداري الخلاق الكفيل بتشغيله والحصول على أكثر النتائج منه ، ومن ناحية أخرى لا يتوقع من هذا الجهد أن تصل قدرته إلى حد التنبؤ بكافة الظروف العملية التي تواجه المنظمة والتي تؤدي إلى تقدير الكفاءة الحقيقية لهيكل التنظيم ، أو أن هذه الظروف ستظل على ما هي عليه وقت تكوين هيكل التنظيم ، لذلك فإن التنظيم يتصف بصفة التغير والاستمرار وهذا ينبع من حتمية المشاكل بصفة تكاد تكون دورية في حياة المنظمة ، وحتمية إعادة النظر في هيكل التنظيم بما يلائم هذه الظروف الجديدة .
(٤٣ : ٣٦٤)

وتكمن الأهمية الحقيقة لهذا البحث إلى الدور الكبير الذي يقوم به اتحاد الشرطة الرياضى في مسئوليته عن النشاط الرياضي بهيئة الشرطة من حيث إدارة وتنفيذ المنافسات الرياضية سواء كانت داخلية (على مستوى مديريات الأمن والإدارات العامة والمصالح) ، أو خارجية (من خلال الاشتراك في البطولات المحلية والعربية والدولية) .

وحيث أنه يعتمد نجاح أي عمل إداري على قدرة الهيكل التنظيمى في إدارة هذا العمل .

واتحاد الشرطة الرياضي يقوم بالتخطيط والتنظيم وإدارة شئون الرياضة بهيئة الشرطة ولذا رأى الباحث ضرورة دراسة الهيكل التنظيمي لقطاع البطولة بوزارة الداخلية بجمهورية مصر العربية ، وذلك من خلال التعرف على مشكلات الهيكل التنظيمي وتشخيصها من الواقع الملموس ميدانيا ومن الخبرات المتجمعة في المجال التطبيقي ، ثم وضع الحلول العلاجية لهذه المشكلات من واقع المعرفة المتراكمة والمستخلصة من الأبحاث العديدة التى أجريت وتجري للتصدي لحل مثل هذه المشكلات .

ثالثا : أهداف البحث :

يهـدف البحـث إلـى تقويم الهيكل التنظيمي لقطاع البطولة بوزارة الداخلية في جمهورية مصر العربـية للوقـوف على مواطن القوة والضعف ووضع حلول لها من خلال أراء المخططين والمنفذين وأعضـاء هيئة الشرطة بكافة الإدارات العامة والمصالح والقطاعات . وذلك يتحقق من خلال التعرف على الأتي :-

١- تقويم الهيكل التنظيمي الحالي من خلال :-

الـتعرف علـى مـدى ملائمة الهيكل التنظيمي لقطاع البطولة بوزارة الداخلية في أداء دورة المنوط به بما يحقق الأهداف المنشودة .

٢- وضع هيكل تنظيمي مقترح لقطاع البطولة بوزارة الداخلية إذا اقتضى الأمر .

رابعا : تساؤلات البحث :

اعتمادا على التحليل الذي قدمه الباحث للمشكلة قيد الدراسة واستخلاصا من مناقشة بعض المفاهيم النظرية المرتبطة بالتربية الرياضية ، يتساءل الباحث عن أهم معوقات الهيكل التنظيمي لقطاع البطولة في وزارة الداخلية وهي :-

١- ما مدى ملائمة الهيكل التنظيمي الحالي لقطاع البطولة بوزارة الداخلية لأداء دورة المنوط به بما يحقق الأهداف التي وضع من أجلها ؟

٢- ما هو الهيكل التنظيمي المقترح لقطاع البطولة بوزارة الداخلية إذا اقتضى الأمر ؟

خامسا : محددات البحث :

أن قطـاع الـبطولة بـوزارة الداخلـية محدد بإدارتين مسئولتين عن إدارة كافة أنواع المنافسات الرياضـية بالوزارة وهما " إدارة دوري الشرطة وإدارة القطاع الأهلي " وهما إحدى إدارات الإدارة العامـة لاتحـاد الشـرطة الرياضـى المسـئول عن رسم السياسات والتخطيط والتنظيم لكافة أنواع الممارسـات الرياضـية بـالوزارة وتمثل إدارة دوري الشرطة النشاط الداخلي ، وإدارة النشاط الأهلي تمثل النشاط الخارجي " .

سادسا : أهم المصطلحات :

١- **قطـــاع الـــبطولة** : الجهاز المسئول عن إعداد وتنظيم وإدارة المنافسات سواء كانت فردية أو جماعـــية ، طبقا للأصول والمبادئ القانونية المنظمة سلفا والمعلنة لدي الأطراف المشتركة ، على كافة المستويات المحلية والدولية .

(إجرائي)

٢- **هيئة الشرطة** : عرفها مدحت المراسي بأنها " مجموعة من الأفراد يتألف منها جهاز الشرطة بشـــتى فـــئاته ومســـتوياته بدءا من رتبة اللواء مساعد أول وزير الداخلية الذي هو على قمة الهيئة إلى الخفير النظامى الذي يمثل أدنى درجات القاعدة " .

(٥٢ : ١٢)